الأمم المتحدة

A/AC.259/7

الجمعية العامة

Distr.: General
20 May 2003
Arabic
Original: English

**عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار**
**الاجتماع الرابع**
٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

# البيئة البحرية، والموارد البحرية، والتنمية المستدامة: تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي

## اقتراح مقدم من وفد النرويج

### ١ - نهج النظام الإيكولوجي إزاء الإدارة ـ الآثار المترتبة والتحديات

١ - من المعترف به على نطاق واسع أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج متكامل للنظام الإيكولوجي إزاء الإدارة من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري وما له من قيمة جوهرية.

٢ - ويمثل نهج النظام الإيكولوجي إطار العمل الرئيسي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢. وفي الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية أيد المؤتمر وصفا لنهج النظام الإيكولوجي وتوجيهات عملية لتطبيقه، وأوصى المؤتمر بتطبيق المبادئ المتعلقة بنهج النظام الإيكولوجي (المقرر ٥/٦).

٣ - ووصف مؤتمر الأطراف نهج النظام الإيكولوجي بأنه استراتيجية متكاملة للإدارة المتكاملة للموارد الحية الأرضية والمائية من شأنها أن تعزز الحفظ والاستخدام المستدام بطريقة منصفة. ولذلك فإن تطبيق نهج النظام الإيكولوجي سيساعد على التوصل إلى توازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية. ويقوم النهج على أساس تطبيق المنهجيات العلمية المناسبة التي تركز على مستويات التنظيم البيولوجي الذي يشمل العمليات والوظائف والتفاعلات الأساسية بين الكائنات الحية وبيئاتها. ويعترف هذا النهج بأن البشر، بما يتمتعون به من تنوع ثقافي، يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية.

230503 230503 03-36593 (A)
*0336593*

٤ - وعرَّف المجلس الدولي لاستكشاف البحار نهج النظام الإيكولوجي بأنه الإدارة المتكاملة للأنشطة التي يقوم بها الإنسان استنادا إلى معرفته بديناميات النظم الإيكولوجية بغية تحقيق الاستخدام المستدام لسلع وخدمات النظم الإيكولوجية وصون سلامة هذه النظم.

٥ - وفي المؤتمر الخامس لبحر الشمال المعقود عام ٢٠٠٢ جرى الاتفاق على إطار مفاهيمي لنهج النظام الإيكولوجي. ويتضمن هذا الإطار وضع أهداف للسياسات العامة وأهداف بيئية، والاستخدام الأفضل للمعرفة العلمية والتكنولوجية المتاحة، والاستخدام الأفضل للمشورة العلمية، والاضطلاع بتقييم متكامل يجريه الخبراء، والرصد المنسق والمتكامل، ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، والرقابة والإنفاذ.

٦ - ويشير الفرع الرابع من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى القرار ٦/٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ويقرر أنه من المطلوب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل:

''تشجيع التطبيق بحلول عام ٢٠١٠ لنهج النظام الإيكولوجي مع مراعاة إعلان ريكيافيك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري وقرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ٦/٥''؛

و ''مساعدة البلدان النامية على تنسيق السياسات والبرامج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي الرامية إلى حفظ الموارد السمكية وإدارتها المستدامة، وتنفيذ خطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك عن طريق تعزيز أنشطة الصيد الساحلية والمحدودة النطاق، واستحداث الهياكل الأساسية ذات الصلة، عند الاقتضاء''.

٧ - ويدعو الفرع السادس أيضا إلى تعزيز ''الإدارة المتكاملة المتعددة التخصصات والقطاعات للمحيطات والمناطق الساحلية''، ويوصي بتعزيز ''التعاون والتنسيق الإقليميين بين المؤسسات والبرامج الإقليمية المعنية''، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وفي إشارة محددة إلى الإجراءات المطلوبة لتعزيز التنمية المستدامة لمصائد الأسماك، تؤكد خطة التنفيذ على أهمية تطوير ''نهج وأدوات متنوعة، بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي''[(١)].

٨ - وكانت نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة موضع ترحيب، وأعادت الجمعية العامة تأكيدها في قراراتها ١٤١/٥٧ و ١٤٢/٥٧ و ١٤٣/٥٧ المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وبالنظر إلى قصر المجال الزمني المتوخى لتنفيذ الكثير من الأهداف المحددة في تلك النتائج، علينا الآن أن نتناول بشيء من الاستعجال طائفة من القضايا.

وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في هذا المقام في تحديد المتطلبات المؤسسية للتنفيذ، وكيف يمكن الوفاء بهذه المتطلبات في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية.

٩ - وسيكون لتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي إزاء إدارة المحيطات آثاره بالنسبة لمؤسسات الإدارة وقد يقتضي إجراء تغييرات معيارية ومعرفية وتنظيمية.

١٠ - وربما يتمثل أحد التغييرات المعيارية المطلوبة في إدراج أهداف جديدة متعددة للإدارة. وينبغي وضع أهداف تتعلق بالإدارة وأهداف عملية تتعلق بالبيئة استنادا إلى الاستخدام الأفضل لما هو متاح من معرفة علمية ومشورة للخبراء. وهناك أشكال جديدة من المعرفة يتعين إدراجها في الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة، وتتصل هذه الأشكال الجديدة بالموارد التي يتعين استغلالها على الفور، من ناحية، وبأداء النظم البيولوجية وغيرها من النظم الإيكولوجية، من ناحية أخرى. وقد يقتضي الأمر إجراء تغييرات تنظيمية.

١١ - وفي المؤتمر الخامس لبحر الشمال جرى التأكيد على أهمية وضع مجموعة متسقة ومتكاملة من الأهداف المتعلقة بالنوعية الإيكولوجية من أجل تنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي. وقد تم وضع أول مجموعة من هذه الأهداف لبحر الشمال، واستخدمت في وضعها المنهجية المنبثقة عن اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي لعام ١٩٩٢.

١٢ - ومن بين الآثار المؤسسية التي ستترتب على تنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي ضرورة إيجاد عمليات للتوفيق بين الأهداف المتعددة والمتضاربة في أغلب الأحيان. ويلزم إيجاد الآليات من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات المتباينة لمختلف القطاعات. ويجب أن تقوم هذه الآليات على مبدأ الشمول ومشاركة أصحاب المصلحة على اختلاف أنواعهم. ومن بين الآثار المؤسسية الأخرى ضرورة أن تكون عمليات اتخاذ القرار قادرة على معالجة المعلومات غير المؤكدة والمعلومات ذات الطابع المعقد، وضرورة أن يكون الإطار التنظيمي لتنفيذ النهج قابلا للتكيف.

١٣ - وتعني هذه الآثار المؤسسية أن جميع البلدان، الصناعية منها والنامية على السواء، ستمر بمنحنى تعليمي حاد لدى قيامها بوضع هذا النهج الخاص بالنظام الإيكولوجي.

١٤ - ومن الجلي أن هناك حاجة إلى توضيح أهداف إدارة النظم الإيكولوجية القائمة على الاعتراف بمبادئ حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام والمبادئ المحددة في القرار ٦/٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٥ - وليست هناك صيغة وحيدة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. ولا بد من تكيُّف الحلول مع ما تقتضيه الظروف المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية.

**٢- قاعدة المعارف الخاصة بنهج للنظام الإيكولوجي إزاء إدارة الأنشطة البشرية**

١٦ - يتطلب وضع نهج للنظام الإيكولوجي توسيع نطاق أنواع المهام والعمليات التي ينبغي دراستها في إطار القرارات المتخذة على صعيد الإدارة. فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق لعام ١٩٩٥ يتطلبان أن تكون تدابير الحفظ والإدارة قائمة على أفضل الأدلة العلمية المتاحة. ووفقا للمادة ٥ من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق لعام ١٩٩٥، ينبغي للأطراف أيضا أن تدرج الاعتبارات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي في تدابير حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. والغرض من إدراج الاعتبارات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي في إدارة المصائد هو المساهمة في الأمن الغذائي الطويل الأجل وضمان الحفظ الفعال والاستخدام المستدام للنظام الإيكولوجي وموارده. وبالإضافة إلى ذلك، أكد إعلان ريكيافيك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري أن:

> ”إدراج اعتبارات النظام الإيكولوجي ينطوي على الحفظ الأكثر فعالية للنظام الإيكولوجي وعلى الاستخدام المستدام وزيادة الاهتمام بالتفاعلات، من قبيل العلاقات بين المفترسات والفرائس، فيما بين المخزونات والأنواع المختلفة من الموارد البحرية الحية؛ وزيادة على ذلك فإنه ينطوي على فهم تأثيرات الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي، بما في ذلك التشوهات الهيكلية المحتملة التي يمكن أن تحدثها في النظام الإيكولوجي“[٢].

١٧ - وإذا كان لنا أن نحسن من فهمنا للعمليات والنظم الإيكولوجية البحرية، ينبغي استثمار المزيد من الجهود في تحسين التعاون العلمي الدولي، ومن خلال هذا التعاون تحسين الأساس الذي يقوم عليه التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن القرارات المتعلقة بالإدارة المشتركة. وحتى إذا توفرت لنا معرفة أفضل، فإن فهمنا لديناميات النظام الإيكولوجي البحري قد يكون محدودا. ولذلك فإننا في حاجة لأن تكون لدينا القدرة على تتبع التطورات والتغييرات التي تطرأ على النظام الإيكولوجي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مجموعة من المؤشرات تمثل سلامة النظام الإيكولوجي دون التظاهر بأننا وضعنا أيدينا على كل التفاصيل أو حصرنا جميع النتائج الممكنة. والعمل جار في مختلف المحافل لتحديد هذه

المؤشرات، على أن نهج النظام الإيكولوجي يمكن وضعه موضع التنفيذ حتى على أساس الإطار القانوني الراهن.

### ٣ - تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي

١٨ - سيتطلب تنفيذ إدارة النظم الإيكولوجية شكلين رئيسيين من أشكال التغيير. فأولا، علينا أن نكفل الحصول على المدخلات من المستعملين، سواء من حيث تحديد الأهداف، أو من حيث تحديد وتقييم وقبول قاعدة المعارف التي ستستند إليها القرارات المتعلقة بالإدارة. ثانيا، يجب أن يقوم التنفيذ على أساس نهج قابل للتكيف. وقد جرى الإقرار بذلك في المقرر ٦/٥، الذي جاء فيه ما يلي:

> ''إن نهج النظام الإيكولوجي يتطلب إدارة تكيفية لمعالجة الطبيعة المعقدة والديناميكية للنظم الإيكولوجية وعدم وجود معرفة كاملة أو تفهم كامل لوظائفها. والعمليات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية كثيرا ما تكون غير ممتدة على خط واحد، ونتيجة لذلك، فإنها تنطوي على تفاوت في الأوقات. وهذا يؤدي بدوره إلى عدم التواصل، ومن ثمَّ، إلى المفاجآت أو عدم اليقين. ويجب أن تكون الإدارة تكيفية كي تتمكن من التصدي لهذا الافتقار إلى اليقين، وأن تحتوي على عناصر ''التعلم عن طريق العمل'' أو الردود الارتجاعية للبحوث. وقد يلزم اتخاذ تدابير حتى في الحالات التي تكون فيه العلاقات بين الأسباب والمسببات غير ثابتة من الناحية العلمية''.

١٩ - وتمر النرويج الآن بالمرحلة الأولية لتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي إزاء إدارة الأنشطة البشرية في بحر بارنتس. ويجري جمع وتقييم المعارف العلمية عن النظام الإيكولوجي وآثار الأنشطة البشرية. وسيشكل ذلك الأساس لوضع خطة للإدارة المتكاملة للجزء النرويجي من بحر بارنتس.

٢٠ - وبالمثل، فإنه تجري الآن مناقشة تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي.

٢١ - والتركيز على هذه العملية يشكل أيضا الأساس الذي تقوم عليه المبادئ التوجيهية التقنية بشأن نهج النظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصائد الأسماك، والتي تقوم منظمة الأغذية والزراعة حاليا بوضعها في صورتها النهائية. وتقر هذه المبادئ التوجيهية بالافتقار إلى الخبرة في تنفيذ هذا النهج، وتستهدف البدء في عملية للتعلم تقوم على أفضل الممارسات وذلك من خلال اقتراح بعض الطرق والنهج والضوابط بدلا من تحديد حلول شاملة.

## ٤ - البلدان النامية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي

٢٢ - يشكل وضع وتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي تحديا لجميع البلدان وللمجتمع الدولي. بيد أن التحدي الأكبر إنما يواجه البلدان النامية حيث يتعين على الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في حالات كثيرة أن تقوم بتنفيذ عملية إدارة النظم الإيكولوجية بما لديها من قدرة محدودة من حيث الأموال والتنظيم والموارد البشرية. وفي الوقت نفسه تشكل مصائد الأسماك نشاطا اقتصاديا هاما لتوفير الغذاء والدخل. ويمكن للقدرات المؤسسية المحدودة أن تفرض ضغوطا قصيرة الأجل على نظم الإدارة، كما أنها تثير شواغل في الأجل الأطول من حيث الحاجة إلى الحفاظ على أساس لتوفير سبل الرزق المستدامة.

٢٣ - وفي ظل هذه الظروف، قد لا يكون هناك مجال كبير للتجريب، وقد يتعذر على الحكومات والمجتمعات المحلية تفهم الكيفية التي تعرض بها البرامج الدولية من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة الاحتياجات المطلوبة في السياق المحلي.

٢٤ - ومن الضرورة بمكان وضع نُهُجٍ تجعل من الممكن تنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي يقوم على الظروف والقدرات المحلية المحددة.

٢٥ - وتشير الاستنتاجات المذكورة أعلاه إلى الطريق الذي يمكن أن تسلكه البلدان النامية. فهذه البلدان بالذات هي في حاجة إلى وضع أهداف يكون من شأنها على السواء أن تعزز الحفظ والاستخدام المستدام استنادا إلى مبادئ التنمية المستدامة، بالنظر إلى أنها قد لا تكون في وضع يتيح لها رفاهية تجاهل الجانب المفيد من جوانب النظم الإيكولوجية البحرية. وعلى البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء أن تقبل بحقيقة أن القرارات المتعلقة بالإدارة يمكن أيضا أن تستند إلى التكهنات غير المؤكدة. وهذا يفتح السبيل أمام مشاركة أوسع نطاقا ونُهُج أكثر لتحديد المعارف التي يمكن تكييفها بشكل أفضل مع ظروف البلدان النامية، أي المعارف التي يكون إنتاجها أقل تكلفة والتي يمكن لها الاستفادة من المعرفة القائمة على البحث والمعرفة المحلية معا. بل إنه في حالات كثيرة، ربما تكون البلدان النامية أفضل استعدادا من البلدان الصناعية لتنفيذ نهج قائم على التعلم وقابل للتكيف إزاء الإدارة لأن ذلك هو الخيار الوحيد المتاح لها في وضع لا يتوفر لها فيه سوى قدر محدود من الموارد.

٢٦ - ولكن وضع وتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي إزاء الإدارة سيظل يشكل تحديا رئيسيا أمام البلدان النامية. ولا ينبغي أن تكون الاستجابة لهذا التحدي هي انتظار ما تسفر عنه التجارب في أماكن أخرى، بل وضع حلول محددة مكيفة حسب السياق المحلي. وهناك نوعان من الروابط يتعين إيجادهما.

٢٧ - ويتعلق النوع الأول بالأهداف: فالبرامج الدولية يجب أن تكون مرتبطة بالاحتياجات المحلية. والأهداف المتعلقة بالإدارة هي مسألة ذات صلة بالخيارات التي يحددها المجتمع. ما هي الشواغل التي يجري التصدي لها داخل المجتمعات المحلية من خلال مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، وكيف يمكن التصدي لها في حدود القدرات المحلية (على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي)، وعلى نحو يفيد منه المجتمع المحلي؟

٢٨ - ويتعلق النوع الآخر من هذه الروابط بالمعرفة والتنفيذ: فالمعرفة المتعلقة بأداء النظم الإيكولوجية ينبغي تنميتها بالاتساق مع الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتنفيذ ومن خلال إطار قابل للتكيف. والتحدي الماثل في هذا المقام هو تحديد المعارف ذات الصلة بكل من الاحتياجات الراهنة وبتحقيق الاستدامة في المستقبل، والتي يمكن الاستفادة منها في إطار مؤسسات الإدارة المحلية. ما هي المؤشرات التي يمكن مراعاتها فيما يتعلق بسلامة النظام الإيكولوجي والاستخدام المستدام في ضوء القدرات المحلية، والتي تكون مقبولة باعتبارها مبادئ توجيهية صالحة لاتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصلحة؟ وكيف يمكن إنشاء مؤسسات الإدارة التي يكون بمقدورها الاستفادة من هذه المؤشرات في عملية تعلُّم تلبي الاحتياجات الراهنة دون المساس بالاستخدام المستدام في الأجل الطويل؟

٢٩ - وتلك هي تحديات هامة، وهناك ما يستوجب توفير المساعدة الدولية للبلدان النامية لتمكينها من إيجاد هذه الروابط لدى قيامها بوضع وتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي إزاء الإدارة. وهناك الآن أعداد متزايدة من المقترحات المتعلقة بالنهج على المستوى العام. وقد آن الأوان للقيام بالخطوة التالية. وعلينا أن ننشئ مؤسسات محلية للإدارة تعمل وفق أهداف متوازنة وثيقة الصلة بالواقع المحلي وتقوم على المعرفة الوثيقة الصلة بالسياق المحلي، وبالتالي فإنها تدعم وضع نظام للإدارة قابل للتكيف.

٣٠ - ويمكن القيام بذلك من خلال تقديم المساعدة في تنفيذ إدارة النظم الإيكولوجية في حالات محددة، ومن خلال جمع المعلومات وتعميم الخبرات على البلدان أو المناطق الأخرى. وينبغي للحالات التي سيتم اختيارها أن تشمل مجموعة متنوعة من الضغوط التي يتعين على البلدان النامية مجابهتها في إدارة أنشطتها البشرية، ومجموعة متنوعة من الحالات التي يلزم فيها وضع طرق لتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي. وفي أحد أشكال هذه الحالات، تنشأ الضغوط المحلية على النظم الإيكولوجية الساحلية مع تحسن أساليب الصيد، وتزايد جهد الصيد، وتنمية الأحياء المائية، أو حينما يستخدم النظام الإيكولوجي لأغراض أخرى من قبيل السياحة أو تنمية الهياكل الأساسية المحلية. ومن المهم أيضا اكتساب الخبرات من الحالات التي تشهد ضغوطا أكبر حجما كتلك التي تمارسها أساطيل الصيد في المياه العميقة. وفي هذا

المقام، فإن المسؤولية عن ضمان استدامة محصول الصيد تقع من حيث المبدأ على الدول الساحلية، غير أنه قد لا تتوفر لها القدرة المؤسسية الكافية لضمان هذه الاستدامة. وما يتعين علينا القيام به في مثل هذه الحالات هو وضع آليات لتقاسم المسؤولية والمساءلة عن الاستخدام المستدام.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرتان ٣٠ و ٣٢.

(٢) E/CN.17/2002/PC.2/3، المرفق، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة.